يقول مساواة جزء الكل فليتأمل واعلم ان الفلاسفة شرطوا في
بطلان التسلسل الاجتماع والترتيب وقد سبق انفا حال الشرط الاول
واما الشرط الثاني فقد وجهوا اشتراطه بانه لو لم يكن بين الاحاد
ترتيب لم يمكن للعقل التطبيق اذ لا انتظام فيها مضبوطا حتى يلزم
تطبيق بعضها على بعض انطباق الكل على الكل بخلاف الاحاد المترتبة
فانه يلزم هناك من تطبيق المبداء على المبداء انطباق كل واحد من
احاد السلسلة الثانية على نظيره من احاد السلسلة الاولى و
استوضح ذلك بسلسلة ممتدة وكف من الحصى فانه يكفي
في الاولى تطبيق المبداء على المبداء وفي الثانية لابد من تطبيق
كل واحد واحد على التفصيل وذلك مما يعجز عنه العقل في صورة
عدم التناهي وعلى هذا الشرط اعتمدوا في قولهم بعدم تناهي
النفوس الناطقة المجردة قلت ان كفى التطبيق الاجمالي فهو جار
في غير المترتب بان يلاحظ العقل ان كل واحد من تلك الجملة اما
ان يكون بازاء واحد من الاخرى اولا وعلى الاول يلزم المساواة
وعلى الثاني يلزم الانقطاع وان لم يكف التطبيق الاجمالي لم يكن جاريا
في صورة الترتيب ايضا اذ لا يتمكن العقل من ملاحظة كل
واحد واحد بازاء كل واحد واحد مفصلة ودعوى ان هذا الاجمال
كاف دون الاجمال في الصورة الاولى تحكم بل لهم ان يدفعوا ذلك
بانه في السلسلة المترتبة تنتقل الزيادة الى طرف اللاتناهي فيظهر
الانقطاع وفي غير المترتبة لا يظهر الانتقال بل يجوز ان يكون الزيادة
في الاوساط وفي هذا الكلام نظر يندفع به هذا الدفع وهو ان الاحاد

الغير

الغير المتناهية مطلقا يستلزم الترتيب لان المجموع متوقف على المجموع
بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا اسقط عنه واحد اخر و
هكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة يظهر التناهي في المجموعات
والمجموع الذي ينتهي اليه سلسلة المجموعات يكون لا محالة مجموعا
لا يكون بعده مجموع اخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة
هناك تنتهي بعدة متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول
متناهيا وان شئت قلت لابد من تحقق الواحد والاثنين و
الثلثة وهكذا الى غير النهاية فتنطبق السلسلة المبتداة من الواحد
على السلسلة المبتداة مما فوقه فان قلت انما يلزم ما ذكرت
لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحته وهو ممنوع كما اشتهر من
ارسطاطاليس ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد التي
هي اقل منه فان تركب العشرة من اربعة وستة ليس اولى من تركبه
من ثمانية واثنين ولا من غيرها من الاعداد التي تحتها فاما
ان يقال بتركبه منها جميعا فيلزم ان يكون له اجزاء متخالفة متغايرة
فيتعدد تمام ماهية شيء واحد وهو محال واما ان يقال بنفي تركبه
منها ولما بطل الاول تعين الثاني قلت هذا الكلام انما يتمشى
اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحداته واما اذا كان
محض الاحاد فلا يتصور ذلك و... يكون كل مرتبة من الاعداد
نوعا اخر متميزا عن ساير المراتب بخصوصية المادة فقط لا بصورة
مغايرة لموادها ويكون هذا من خواص الكم المنفصل والعجب
من بعض المتأخرين مع تصريحه بان العدد محض الوحدات وتبع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)